

## الاقتصاد العربي إلى أين؟ من الرّيع إلى الإنتاج(\*)

زياد حافظ(\*\*)

أستاذ جامعي، وأمين عام المنتدى القومي العربي.

### مقدمة

١ - تعيش الأمة العربية صحوّة تبشّر بمستقبل مشرق. أعداء الأمة يحاولون سرقة الثورة العربية القائمة في عدد من الأقطار العربية. وعي الشعب هو الضمانة الوحيدة لإفشال مخططات تحالف الغرب والصهيونية. غير أن ما يهَمُّنا في هذه الورقة استشراف مستقبل هذه الأمة من الناحية الاقتصادية؛ فالخطاب السياسي القائم في الحراك الثوري الحالي يتكلّم على الفساد والاستبداد والتبعية. وهذه المواضيع لها مضمون اقتصادي، سواء في سبب الأوبئة المذكورة أو ما ينتج منها. فالواقع الاقتصادي العربي، مقارنة بدول آسيا وأمريكا اللاتينية - ناهيك عن الدول الغربية - ضعيف للغاية، وإن كانت هذه الأمة غنية بموارد الطاقة والمعادن والزراعة، وأهم من كل ذلك الموارد البشرية التي لم يتمّ استغلالها كما يجب. لذلك يجب أن نطرح السؤال: إلى أين نحن ذاهبون؟ الإجابة عن ذلك تطلّب منا تشخيصاً سريعاً للواقع الاقتصادي العربي والتحديات التي نواجهها، منها المعوقات للنمو والتنمية وتوزيع الثروة بشكل عادل، ومنها العوامل والحوافز الإيجابية للتغيير؛ فالتغيير آتٍ، وعلينا أن نستعدّ له لتحديد مسار وتيرة إيقاعه. لذلك فإن معرفة الواقع الاقتصادي خطوة أساسية لاستشراف التغيير الآتي.

٢ - تؤكد الأدبيات المتعددة حول حالة الاقتصاد العربي تراجع معدلات النمو خلال

(\*) في الأصل ورقة قدمت إلى: المؤتمر القومي العربي، الدورة (٢٢)، المنعقد في بيروت بتاريخ ٢٧ - ٢٨

أيار/مايو ٢٠١١.

zhafez@gmail.com.

(\*\*) البريد الإلكتروني:

(١) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠، «نظرة عامة على إقتصادات

< <http://www.amf.org.ae/ar/jointrep> > .

الدول العربية خلال عام ٢٠٠٩»، ص iii.

السنتين الماضيتين (٢٠٠٩ - ٢٠١٠)<sup>(١)</sup>. وتفيد تقديرات التقرير الاقتصادي العربي الموحد أن الناتج الداخلي لمجموع البلدان العربية تراجع من ١,٩ تريليون دولار عام ٢٠٠٨ إلى ١,٧ تريليون دولار عام ٢٠٠٩. ويشكل ذلك انكماشاً بنسبة ١١,٩ بالمائة بينما كان النمو في السنة السابقة ٢٥,٨ بالمائة<sup>(٢)</sup>. والواضح أن الأزمة المالية العالمية كانت مؤثرة في اقتصادات البلدان العربية، حيث صادرات السلع والخدمات تراجعت أيضاً. من جهة أخرى، تتراوح معدلات البطالة، وفقاً للبيانات المتوفرة بين حدٍّ أدنى ٣,٩ بالمائة (الإمارات) إلى حدٍّ أقصى ٥٠ بالمائة (جيبوتي). يتمحور معدل البطالة في معظم البلدان حول ١٥ بالمائة<sup>(٣)</sup>، علماً أن هذه الأرقام والمعدلات أقل من واقع الحال. فإذا دققنا أكثر في البيانات المنشورة، نرى أن معدل العاطلين عن العمل لأكثر من سنة يصل إلى ٦٦,٤ بالمائة في الجزائر، و٦٤ بالمائة في الكويت، و٦٩,٥ بالمائة في المغرب<sup>(٤)</sup>.

ليس هدف هذه الورقة الوقوف على التطورات الإحصائية لكافة القطاعات الاقتصادية، لأنها لا تفي في رأينا بالغرض المطلوب. فالنمو في البلدان العربية، ومن بعده التنمية، بمعنى توزيع المنافع والخدمات والرفاهية وتحسين الوضع الاجتماعي والثقافي ليس ناتجاً من زيادة في إنتاج الثروة أو بسبب زيادة في الثروة أو الدخل، بل نتيجة البنية الريفية القائمة التي تظهر بعض مؤشرات النمو ولكن تخفي حقيقة التبعية الاقتصادية وغياب الاستقلال الوطني والأنانيات القطرية في التعاطي مع الأشقاء.

٣ - أثرنا اقتباس ما كتبناه منذ بضعة سنين حول الموضوع، لأن ما قلناه ما زال قائماً وصحيحاً، وتؤكد الأحداث يوماً بعد يوم<sup>(٥)</sup>. ما زال حتى الآن بين النخب العربية من يعتقد أن السمة الريفية في الاقتصاد العربي محدودة، وبالتالي تعتبر أن سياساتها الاقتصادية والمالية صحيحة وفقاً للنظريات السائدة. غير أن الأدبيات التي تعالج مسألة الإنماء والتنمية في الوطن العربي تركز على مفاهيم اقتصادية أنتجها الفكر الاقتصادي النظري الغربي بشكل عام، بدون الانتباه إلى أن التغيير الاقتصادي يأتي دائماً بتحوّلات اجتماعية وسياسية تؤثر بدورها في الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. ومن جهة أخرى، يغيب عن أدبيات الفكر القومي العربي البعد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في تحديد معالم النهضة العربية المنشودة لمعالجة التحديات التي تواجه المجتمعات العربية منذ أن حصلت الدولة القطرية على استقلالها، أو عبر الحقبة النفطية التي طغت على بنية الاقتصادات القطرية، سواء كانت منتجة للنفط أو لا. كما إن العولمة ومتطلباتها التي تفرضها وتتفاعل معها تلك المجتمعات بوتائر مختلفة ومتناقضة في معظم الأحوال، وبدون التقدم برؤية مشتركة حولها، مُغيّبة عن التحليل والتشخيص. هنا

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه، جدول ملحق ٢ - ١١: بعض مؤشرات البطالة في الدول العربية.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) انظر: زياد حافظ، «البنية الاقتصادية والنظام السياسي والفساد في الوطن العربي» ورقة قدمت إلى:

البنية الاقتصادية في الأقطار العربية وأخلاقيات المجتمع: الحلقة النقاشية التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩).

نوضح ونكرر ما قلناه في محافل عديدة، وفي أبحاث قدمناها، أنه لا يمكن فصل الاقتصاد عن السياسة. فالإقتصاد ليس إلّا السياسة، ولكن بلغة الأرقام. وغير صحيح أن القرارات السياسية تُبنى على قواعد اقتصادية أو لمصالح اقتصادية؛ فبدائيةً، المشروع الاقتصادي هو مشروع سياسي يأخذ الطابع «العلمي» أو «الموضوعي»، لكن في آخر المطاف هو قرار أو مشروع سياسي. لقد أشرنا في أبحاث سابقة أن النظريات الاقتصادية ليست إلا الهندسة الفكرية لمشاريع سياسية بامتياز، وذلك عبر التاريخ الفكري الاقتصادي. أما «علمية» الاقتصاد، فمسألة فيها نظر؛ فالعلمية في أحسن الأحوال نسبية وتتعلق بمقتضيات الإنتاج. أما التوزيع، فهو لا يتعدّى المذهب. ولكن هذا حديث آخر يخرج عن إطار بحثنا.

٤ - لذلك، إن ما نقصده هو أن المصدر الريعي للثروة هو السمة الرئيسية للاقتصاد العربي. لقد أشرنا في الدراسة المشار إليها أعلاه أن بنية الاقتصاد العربي مبنية أساساً على الريع، وينتج من ذلك ثقافة مدمرة لمستقبل القطر والأمة. وفي اعتقادنا أن الأدبيات الاقتصادية العربية لم تعالج بشكل وافٍ دور الريع في الاقتصاد والتداعيات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وأهم من كل ذلك البعد الثقافي والأخلاقي في المجتمعات العربية، كما أن الأدبيات العربية أغفلت دور بنية النظام السياسي الفئوي بشكل أساسي في تثبيت البنية الاقتصادية في إنتاج الريع كمصدر رئيسي للثروة. لذلك، سنركّز في هذا البحث على الطابع الريعي للاقتصاد العربي والثقافة الناتجة منه، بعد ذلك يمكننا أن نطرح بعض التوصيات للخروج من المأزق البنيوي النظامي، سواء على صعيد السياسات التي يجب اتباعها أو على صعيد رصد بعض المشاريع التي يجب أن تقام.

## أولاً: تعريف الرِّيع

جاء في لسان العرب أن الرِّيع هو «النماء والزيادة»<sup>(٦)</sup>، كما أضاف: قيل «هي الزيادة في الدقيق والخبز». ومن مشتقات المصطلح «أرض مريعة بفتح الميم، أي مُحْصبة». وينقل ابن منظور عن أبي حنيفة «أراعت الشجرة» أي كثر حملها، قال: «وأراعت الإبل: كثر ولدها». كما أن «كل زيادة ريع». أما البعد الثاني للمصطلح، فهو مفهوم العود والرجوع، كما حدّده أيضاً لسان العرب. كما لا بد من الإشارة إلى ما جاء في المقدمة لابن خلدون عندما تكلم على «فوائد العقار والضّياح»، فيقول «إن القصد باقتناء الملك من العقار والضّياح إنما هو الخشية على من يترك خلفه من الذرية الضعفاء ليكون مرباهم به ورزقه فيه ونشوؤهم بفائدته ما داموا عاجزين عن الاكتساب»<sup>(٧)</sup>. فالعقار يدّر ريعاً بدون مجهود ما من مالكة، ويعتبر من التأمين ضد المستقبل! في هذا السياق، نشير إلى أن ابن خلدون ميّز قبل ٤٠٠ سنة من آدم سميث بين الربح والريع عندما أنّب الضعيف الذي لا يستطيع الكسب بالسبل الطبيعية فيلجأ

(٦) أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب (بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر،

١٩٦٨)، ج ٨: حرف العين والغين، ص ١٣٧ - ١٤٠.

(٧) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون (بيروت، دار الجيل، ٢٠٠٥)، ص ٣١٩.

إلى الحفر في الأرض لاستخراج المعادن وبيعها لتمويل الترف الذي كان يتنعم به<sup>(٨)</sup>.

هذه المفاهيم متكاملة ومتقاطعة تمّ توضيحها قبل معالجة مفهوم الربيع في الاقتصاد الكلاسيكي بعدة قرون! والربيع، كما جاء في **لسان العرب**، يساهم في تكوين الثروة كما كانت تفهم في ذلك الحين. ومصادر الثروة آنذاك كانت التجارة والزراعة والغنيمة، أي اقتناص الثروة من الغير! وعند «حصول الكثرة البالغة منه والعالي في جنسه وقيّمته في المصر... ربما امتدّت إليه أعين الأمراء والولاة واغتصبوه في الغالب»<sup>(٩)</sup>. فالغنيمة مفهوم أساسي في الثقافة العربية في تحديد الثروة، والأمثال عديدة، نحن بغنى عن سردها في هذا البحث.

إذاً، الربيع في **لسان العرب** مرتبط أولاً بالزراعة، وخاصة بتلك الأرض الخصبة التي تنتج أكثر من غيرها. كما إن الثروات الحيوانية هي أيضاً مصدر للربيع، أي الزيادة الناتجة من خصوبة الحيوان، وخاصة الإبل. من هنا تتبلور مفاهيم عديدة، أولها المردود المتكاثر وغير المرتبط بمجهود ما؛ فخصوبة الأرض أو الإبل ليست ناتجة من مجهود إنساني بل بقدرة إلهية خارجة عن إرادة الإنسان<sup>(١٠)</sup>، من هنا تبلور الفضل الإلهي. ويعزز ذلك المفهوم عددٌ من الآيات القرآنية التي تربط بين الرزق ومشية الله والتي تمّ استخدامها عن غير صواب لتبرير المفهوم الربيعي كمصدر للثروة. والمعلوم أن القرآن الكريم يحثّ بشكل واضح على العمل والنشاط الاقتصادي، وأن التحوير في التفسير هو من فعل الإنسان وما رافقه من انحطاط سياسي واقتصادي وثقافي في العالم العربي والإسلامي في القرون الأخيرة. لذلك، يمكن القول إن ثقافة إنتاج الثروة عبر المجهود مُغيّبة إلى حد كبير في التراث العربي، وإن كانت هناك تكاليف قرآنية واضحة تحثّ على العمل من أجل الكسب. أما مصادر الثروة، فهي ناتجة إما من الربيع وإما من مجهود الآخر الذي يُغنم<sup>(١١)</sup>.

## ثانياً: مصادر الربيع

مصادر الربيع خارجية وداخلية. السرد السريع لتلك المصادر يكشف أن المصدر الخارجي للربيع هو الأساس في العديد من البلدان العربية.

### ١ - المصادر الخارجية

● المقصود بالمصادر الخارجية هنا كلٌّ من النفط والغاز والمعادن التي تصدر ولا يتم استغلالها في الداخل:

أ - **النفط**: من البديهي أن أوّل ما يخطر على بال أيّ باحث في هذا الموضوع أن ينظر إلى

(٨) المصدر نفسه، ص ٣١٩ - ٣٢١.

(٩) المصدر نفسه، ص ٣٢٠.

(١٠) صحيح أن التكنولوجيا الحديثة تستطيع أن تزيد من خصوبة الأرض والحيوان، غير أن التعدي

التكنولوجي على الطبيعة والبيئة، وهو من فعل الإنسان، يأتي بكلفة باهظة للغاية على البيئة والإنسان!

(١١) Ahmed Henni, *Le Syndrome islamiste et les mutations du capitalisme* (Paris: Editions Non- (١١)

Lieu, 2008), p. 42.

النفط والغاز في الوطن العربي بشكل عام، وبلدان الجزيرة العربية بشكل خاص، مع ذكر الجزائر وبلاد الرافدين كمنتجين أساسيين للنفط. ويعتبر النفط والغاز من الثروات المحدودة بشكل عام وغير قابلة للتجديد، لكنهما يدرّان الربح الاقتصادي والمالي بسبب الكلفة البديلة (Opportunity cost)، أي كلفة مصدر بديل للنفط والغاز الذي يجسّده الفارق الكبير بين كلفة الإنتاج لاستخراجهما وسعر المبيع ل كليهما. فالفارق بين سعر المبيع وكلفة الإنتاج لا يعكس مجهوداً خاصاً من قبل الحكومات أو الشركات التي تستخرج النفط أو الغاز، فما يسمّى بآليات السوق مسؤولة، عبر العرض والطلب من جهة والتحكّم بشبكات التوزيع والقوانين والتشريعات التي تحيطها، وأيضاً المضاربة المالية من جهة أخرى، يخلق الفارق بين الكلفة المتدنية نسبياً وسعر السوق.

**ب - المعادن:** مصدرٌ ثانٍ خارجي للربح لعدد من الأقطار العربية، كالمغرب والأردن، على سبيل المثال، اللذين يستخرجان الفوسفات. لقد أشار إلى ذلك ابن خلدون منذ أكثر من ٦٠٠ سنة! والربح الناتج من استخراج تلك المعادن أقلّ نسبياً من الربح النفطي أو الغازي، إلا أن نفس الأحكام التي تعود إلى النفط والغاز يسري مفعولها على المعادن. الفرق بين النفط والغاز من جهة والمعادن، كالفوسفات مثلاً، هو أن الطبيعة الاستراتيجية للنفط والغاز أكثر أهمية من الفوسفات. وكما في النفط والغاز، فإن الصادرات للمعادن تعطي الطابع الخارجي للربح.

**ت - الممرات الاستراتيجية:** قناة السويس، مثل عن ذلك أو الممر الذي يربط السويس بالبحر المتوسط (SUMED) - الشكل العصري الحديث لخطوط قوافل قريش قبل وبعد ظهور الإسلام. فالمر المائي كان وما زال مصدراً للربح بسبب الموقع الجغرافي الاستراتيجي للنقل البحري، سواء لغرض تجاري أو عسكري. وهذه الممرات مقرونة بعامل «السيادة» المحصورة بمالك الممر - أي الدولة. فالمر الذي لا يوجد له بديل اقتصادي مقبول على صعيد الكلفة و/ أو الوقت يولّد الربح. فعائدات القناة ربح بامتياز. مثل آخر هو الجعالات التي تدفع للدول العربية من قبل الشركات النفطية أو الغازية لإمدادات الخطوط النفطية أو الغازية، كما يحصل في لبنان وسورية، وبين ليبيا والجزائر من جهة وجنوب أوروبا من جهة أخرى.

**ث - النفقات السياحية:** يتمتع عدد كبير من الأقطار العربية بمواقع أثرية هامة ونادرة، كمصر ولبنان وسورية والأردن وتونس والمغرب، على سبيل المثال. والدخل العائد إلى الدولة «السياحية» هو نتيجة «السيادة» الداخلية والخارجية على التراث الثقافي<sup>(١٢)</sup> الذي مكّن للدولة الحصول على الموقع الاحتكاري للمدخل. ومفهوم ممارسة «حق السيادة» أساسي في فهم تكوين الربح.

**ج - التحويلات من المغتربين والعاملين في الخارج:** وهذه تشكّل أحد أهم التدفقات المالية الخارجية إلى عدد كبير من البلدان العربية. والملفت للنظر أن تلك التحويلات من العاملين في

(١٢) Thomas Richter and Christian Steiner, «Sectoral Transformation in Neo-patrimonial Rentier States: Tourism Development and State Policy in Egypt», GIGA Working Papers (German Institute for Global Area Studies, Institute of Middle East Studies, Leibniz), no. 61 (November 2007), p. 9.

الخارج تتميز باستقرارها النسبي، فهي لا تتراجع بتراجع النشاط الاقتصادي نتيجة حدوث صدمات مالية أو كوارث طبيعية أو نزاعات سياسية، بينما تتأثر بقية التدفقات المالية<sup>(١٣)</sup>. وهذا أحد الأسباب الذي يعطي تلك التحويلات الطابع الريعي. فالدولة المستقبل لتلك التحويلات لا تبذل أي مجهود لجني ذلك المدخول، بل ربما هو خارج عن إرادتها وخاضع لإرادة مواطنيها المقيمين في الخارج.

**ح - المساعدات الخارجية:** يتلقى عدد كبير من البلدان العربية غير النفطية مساعدات منتظمة من دول أخرى ومن مؤسسات دولية. وتشكل هذه المساعدات جزءاً هاماً من موازنات الدول المستفيدة، ولولاها لما استطاعت تمويل مشاريع نفقاتها الداخلية. ولسنا في إطار مناقشة جدوى وشروط تلك المساعدات، التي يطغي عليها الطابع السياسي، بل نكتفي بالتشديد على أن هذه المساعدات هي أيضاً نوع من الريع الاقتصادي والمالي بسبب غياب «المجهود» من الدولة المستفيدة الذي لا يتعدى طبيعة «المكافأة» السياسية للموقع الاستراتيجي للبلد، أو لمواقف سياسية معينة من قبل الحكومات في لعبة الأمم.

## ٢ - المصادر الداخلية

**أ - سيادة الدولة على بعض النشاطات والمرافق الاقتصادية:** تشكل الدولة الحلقة المركزية في الدورة الاقتصادية في البلدان العربية، سواء كانت تتدخل مباشرة في الإنتاج أو تكتفي بتنظيم النشاط الاقتصادي، أو الاثنين معاً. فالدولة هي المبادر الأول (Entrepreneur) في الحياة الاقتصادية، وسياسة الإنفاق المتبعة تحدد وتيرة النشاط القائم. ويستديم النظام السياسي القائم مع توظيف الاقتصاد الريعي لمصلحته، وهذا ما نراه في بلدان الجزيرة العربية، حيث الدولة هي التي تحدد وتيرة النشاط الاقتصادي عبر المناقصات والعقود التي تمنحها للقطاع الخاص. فالخدمات التابعة لنشاطات الدولة هي وعاء الريع الموزع على المتنفذين.

من جهة أخرى، فإن ممارسة السيادة على مصدر اقتصادي تأتي بالريع. والسيادة ليست محصورة في سلطة الدولة بل تُنقل إلى الفعاليات الاقتصادية التي تمارس أيضاً سيادتها على مراكز الإنتاج والتوزيع. فالتجارة تأتي بالريع عندما يستطيع التاجر أن يُفعل السيادة على شبكات التوزيع، كالاحتكار في النقل مثلاً أو التحكم بالعرض أو خلق حاجة غير موجودة أصلاً من الرغبات الاستهلاكية التي تولد الطلب. وإذا أردنا أن نلقي نظرة على التاريخ العربي، نرى أن قريشاً كانت مهيمنة على أمور مكة بسبب نفوذها الاقتصادي. ذلك النفوذ كان ناتجاً من المكانة المميزة في إعداد قوافل الصيف والشتاء التي كانت تربط حركة السلع شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً وبين الهند والصين وشرق أفريقيا وبلاد الروم وفارس. وهذه المكانة كانت بدورها ناتجة من دور قريش في تحقيق خطوط القوافل الآمنة التي أقامتها عبر التحالفات والمعاهدات بين مختلف القبائل في المنطقة. لذلك مارست قريش «السيادة» في

(١٣) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٦ (أبوظبي:

صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية؛ القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، ٢٠٠٦)، ص ٩.

تأمين خطوط القوافل التجارية، وجنت أرباحاً بسبب الأمن الذي أوجدته. هذه الأرباح لم تكن مرتبطة بسعر أو بكلفة إنتاج السلعة بل بسبب الأمن المتوفر بمجهودها ومجهود القبائل الأخرى. كما إن احتكار قريش لخدمات الحج (السقاية مثلاً) نتج من نفوذ قريش، وساهم في تغذية ذلك النفوذ. غير أن الفائض من الربح المتحقق هو الربح بعين ذاته، تطبيقاً للتعريف ولواقع الاحتكار في الأمن؛ فالسيادة تولد الربح. من هنا، نرى أن قريشاً استطاعت توظيف مكانتها السياسية والعسكرية لتأمين مصادر ثروتها، أي مكانتها الاقتصادية التي هي في دورها حصّنت مكانتها السياسية والعسكرية، وبالتالي اكتملت الدائرة.

**ب - تجارة النفوذ:** الربح مرتبط بالنظام السياسي السائد في مختلف الأقطار العربية. والثروة الوطنية توزع وفقاً للولاءات والقرب من رأس الهرم. من هنا تنشأ تجارة النفوذ أو السيادة التي توزع المكاسب والمناصب والمنافع وفقاً لسلم الأولويات القائم المبني على العلاقة بين المستفيد وصاحب النفوذ. فعلى سبيل المثال، وليس الحصر، إن معظم النشاطات التجارية تتمحور حول وكالات الشركات الأجنبية المحصورة في تلك الفئات التي تغطي على التبادل التجاري الداخلي. من جهة أخرى، ينشأ الربح أيضاً من خلال سياسة الإنفاق التي تقوم بها الدولة عبر المشاريع الإنشائية الضخمة التي يتم تلزيمها لشركات يملكها نافذون في الحكم أو حتى أفراد الحكومة<sup>(١٤)</sup>؛ فليس هناك تناقض بين المصلحة العامة والمصالح الخاصة للمتنفذين وفقاً لثقافة ملتوية، فهم يختزلون بأشخاصهم المصلحة العامة<sup>(١٥)</sup>!

**ت - المضاربات المالية:** إضافة إلى ذلك، ارتبطت فكرة الربح بظاهرة المضاربة لأن الربح في كثير من مزاياه المتناقضة مع الجهد والإنتاج سرعان ما يؤدي إلى قيام عقلية المضاربة التي تسعى إلى تحقيق الربح السريع وبدون مجهود إنتاجي. لذلك شهد عدد من الأقطار العربية موجات من النشاط المكثف في الأسواق المالية منذ السبعينيات من القرن الماضي تزامنت مع دعوات «الانفتاح» الاقتصادي وتبني نظرية السوق خلافاً لأحكام الاقتصاد الموجه والتخطيط العام؛ ففي مطلع الثمانينيات وقعت حادثة «سوق المناخ» في الكويت، ومن بعد ذلك في مصر في المضاربات «الإسلامية» التي شهدت اختلاسات عديدة بسبب ضعف الرقابة المقصود أو غير المقصود. كما شهدت دول الجزيرة العربية مضاربات مالية مؤخراً في مختلف الأسواق المالية التابعة لها، حيث تراجعت البورصات فجأة بشكل حاد أدت إلى إفلاس عدد كبير من المضاربين. ومعظم المضاربين هم من ذوي الدخل المحدود الذين استهوتهم إمكانية الربح السريع بدون بذل أي مجهود عقلي أو جسدي. وهناك روايات عن موظفين ومدربين تركوا مهنتهم للمضاربة بمدخراتهم للحصول في يوم واحد مثلاً على ما كانوا يكسبونه في أشهر أو حتى في سنوات.

ولا بدّ من ذكر سياسات دول الخليج في مؤسسة ثقافة الربح عبر إنشاء صناديق مالية معروفة بالصناديق السيادية، تؤمن الدخل للأجيال القادمة عبر توظيف الأموال بشكل

أساسي في السندات والأوراق المالية في الأسواق المالية الأجنبية. وإذا كان وعي تلك الحكومات في إمكانية نضوب النفط محموداً، فإن السياسة المتبعة لتأمين مستقبل الأجيال القادمة عبر تدفق الربح الناتج من الأوراق المالية لا يشجّع على تنمية ثقافة وقيمة المجهود والعمل المنتج. ويمكن القول إن تطوّر تلك الصناديق السيادية المالية إلى مواقع متقدمة في الأسواق المالية الدولية لا يؤمّن بالضرورة مصلحة المواطنين الخليجيين العرب، بل قد تجعلهم رهينة لابتزازات من قبل الدول العظمى التي تملي رغباتها على تلك الصناديق عبر إخضاعها لإرشادات صندوق النقد الدولي أو الخزانة الأمريكية<sup>(١٦)</sup>.

أما في لبنان فقد أقدمت الحكومة اللبنانية منذ بداية التسعينيات على إيجاد نوع من الربح غير المشروع عبر تحويل الأموال العامة إلى مجموعة قليلة من الممولين والنافذين المحليين والإقليميين. تمّ ذلك عبر إصدار سندات الخزانة المقرونة بفوائد عالية جداً وغير مبررة، لا على الصعيد الاقتصادي أو المالي<sup>(١٧)</sup>. فالدين العام أصبح مصدراً لربح مضمون ومكفول لحاملي تلك السندات، بدون أن يرافق ذلك أي مجهود إنتاجي.

**ث - المضاربات العقارية:** هذا وقد سبقت المضاربات العقارية تاريخياً المضاربات المالية كمصدر لربح مزدوج: الربح الناتج من المدخول (أي الإيجار) المتصاعد، والربح الناتج من ارتفاع أسعار العقار، سواء للاستثمار الحقيقي أو للمضاربة. وقد شهدت عدة أسواق عربية نماذج عديدة للمضاربات العقارية المولدة للربح أصابت بضربات قاتلة حركة الاستثمار الفعلي. وتوزيع الأراضي في بلدان الجزيرة العربية كان وسيلة فعّالة لاستئصال الولاءات لمختلف أنظمة الحكم. فالعاهل المؤسس للعربية السعودية عبد العزيز بن سعود اعتمد توزيع الربح عبر توزيع العقارات للمقرّبين، ثم عبر «شراء» الدولة العقارات الموزعة بأسعار باهظة، محاولةً بالتالي الربح إلى الأقارب والمحسوبين.

أما في الكويت، فقد اعتمد الحاكم آنذاك الشيخ عبد الله السالم الصباح سياسة إيجاد المصالح المكرّسة عند الأعيان الكويتيين عبر شراء العقارات بأسعار تفوق أسعار السوق<sup>(١٨)</sup>. وسرعان ما تعمّمت هذه السياسة في مختلف دول الخليج، وهو ما أدّى إلى إيجاد مصالح اقتصادية وسياسية تحافظ على الكيان والنظام، وتتصدّى للدعوات الوحدوية السائدة في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي. واستمرت سياسة وهب العقارات للوزراء

(١٦) Secretary Henry Paulsen, «Let the IMF Set Sovereign Funds Guidelines,» Reuters (20 October 2007), and Steven R. Weisman, «Sovereign Funds Agree to Shun «Geopolitical» Investing,» *New York Times*, 21/3/2008.

(١٧) محاضرة ألقاها وزير المال الأسبق د. جورج قرم في الجامعة الأميركية في بيروت في شهر أيار/مايو عام ٢٠٠٧.

(١٨) انظر تعقيب إسماعيل الشطي على بحث علي الزعبي وخذلون حسن النقيب، «دراسة حالة الكويت»، ورقة قدمت إلى: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويدي بالإسكندرية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ٦٣٤ - ٦٣٥.



والمقربين ومن ثمة شرائها بأسعار مرتفعة، مشجعة بالتالي المضاربة العقارية، وممهدة لحقبة المضاربة بالأسهم، كما حصل في سوق المناخ في مطلع الثمانينيات، أي تثبتت المصدر الريعي للثروة في تلك الأقطار<sup>(١٩)</sup>.

**ج - الخدمات كمصدر للريع الاقتصادي:** لا بد من التوقف بعض الشيء لمناقشة طبيعة الخدمات التي نشأت مع تطوّر الاقتصاد الرأسمالي، الذي رافقه تطوّر سريع وواسع في التكنولوجيا في مختلف الميادين؛ فقطاع الخدمات يُسمّى بالقطاع الثالث - أي بعد القطاع الأول وهو القطاع الزراعي، والقطاع الثاني أي قطاع الصناعة بشكل عام، بما فيه الصناعات التحويلية والبناء والطاقة. والقطاع الخدماتي وظيفته الأولى خدمة نشاطات القطاعين الأول والثاني. فعلى سبيل المثال، المنتج الزراعي أو الصناعي بحاجة إلى بيع منتوجه في الأسواق، ومن هنا انبثق القطاع التجاري. فهذا النشاط الوظيفي يمكن أن يكون إما مباشرة من المنتج أو عبر وسيط. ومع الوقت، وبسبب التطورات في النظام الرأسمالي والتكنولوجيا على مدى القرون، أصبحت التجارة نشاطاً قائماً بحد ذاته، متجاوزة الخدمة المباشرة للقطاعين الإنتاجيين. لم يتخلّ القطاع التجاري عن وظيفته الأولى، بل استطاع أن يخلق حاجات إضافية لم تكن موجودة في الأساس كالوساطة التجارية والبيع بالجملة. وهنا بيت القصيد، فالخدمة هي كالسلعة تنتج وتعطي قيمة مضافة يستفيد منها المجتمع. فكلما كانت العلاقة مباشرة بين منتج الخدمة والمستهلك الأخير كانت القيمة المضافة التي يستفيد منها كلّ من المنتج والمستهلك. غير أن وجود الوساطة بين المنتج والمستهلك أدّى إلى اقتناص القيمة المضافة من المنتج ومن المستهلك، وامتلكها الوسيط. هذه القيمة المضافة المقتنصة (الوجه الحديث للغنمة!) هي نوع من الريع، لأنها مردود بدون مجهود متعلّق بإنتاج القيمة المضافة.

كذلك الأمر بالنسبة إلى المؤسسات المالية والأسواق التابعة لها؛ ففي البداية كان دورها الوساطة المطلوبة بين المخّر وصاحب المشاريع التي هي بحاجة إلى تمويل. فالبورصة وظيفتها الأولى كانت تأمين رأس المال للمشاريع الجديدة، ومع التطوّر الاقتصادي والمالي أصبحت مصدراً لريع مالي. فالأوراق المالية التي تصدرها الشركات المدرجة في البورصات، من أسهم وسندات طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل والمشتقات عنها (Derivatives)، كانت في الأساس لتأمين الحاجات المالية للمؤسسات. وهنا أيضاً، مع الوقت تطوّرت الأمور فأصبحت تلك الأوراق مصدراً لتزايد في أسعارها بسبب المضاربة، مولّدة بالتالي ريعاً مالياً. ويمكن القول إن البورصة أصبحت مصدراً أساسياً في تقدير قيمة الشركات والمؤسسات التي تأخذ بعين الاعتبار في سياساتها ما يمكن البورصة أن تقوم به تجاهها. فالوسيط أصبح بشكل مباشر أو غير مباشر المقرر للقيمة! في مطلق الأحوال هذا باب للنقاش بين الاقتصاديين والمسؤولين في الشركات المنتجة والمؤسسات المالية التي تقوم بالوساطة.

(١٩) زياد حافظ، «أوضاع الاقطار النفطية وغير النفطية»، ورقة قدمت إلى: دولة الرفاهية الاجتماعية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦).

## ثالثاً: بنية الاقتصاد العربي

بناء على ما تقدّم حول تعريف الربيع ومصادره، يمكننا تحديد معالم الاقتصاد العربي. فكما ذكرنا سابقاً، إن السمة الأساسية للاقتصاد العربي هي طابعه الريعي. وتؤكد البيانات الإحصائية ذلك؛ فجميع الاقتصادات العربية ريعية، سواء كانت منتجة للنفط أو غير منتجة؛ ففي عام ٢٠٠٩ شكّلت الصناعات الاستخراجية (نفط وغاز ومعادن) ٥٦,٤ بالمئة من إنتاج القطاعات الإنتاجية، و٣٨ بالمئة من الناتج الداخلي. وإذا البلدان العربية بين بلدان منتجة للنفط وبلدان غير منتجة للنفط، نجد أن النفط والغاز يشكّلان أكثر من ٤٧ بالمئة من الإنتاج الإجمالي لتلك البلدان. ونلفت النظر إلى أن الناتج الداخلي لتلك الدول يشكّل حوالي ٧٠ بالمئة من الإنتاج الداخلي لجميع البلدان العربية، أي بمعنى آخر إن ثمانية بلدان منتجة للنفط تشكّل ٧٠ بالمئة من الناتج الداخلي العربي. وبما أن النفط والغاز يقاربان نصف الإنتاج الداخلي لتلك البلدان نرى مدى تبعية تلك الاقتصادات للمصدر الريعي للثروة.

مؤشر آخر يدلّ على «ريعية» الاقتصاد العربي، ونقصد بذلك تنامي قطاع الخدمات على حساب القطاعات الأخرى، حيث سجّل قطاع الخدمات عام ٢٠٠٩ ما يوازي ٤٦ بالمئة من الناتج الداخلي، بينما كان لا يتجاوز عام ٢٠٠٥، ٣٧ بالمئة من الناتج الداخلي<sup>(٢٠)</sup>. لقد أشرنا بشكل سريع أعلاه وفي دراسة سابقة، أن قطاع الخدمات أصبح يميل أكثر إلى المصادر الريعية، كما أن طبيعة تلك الخدمات أصبحت تجني الربيع بدلاً من القيمة المضافة للناتج القومي. فالممارسات الاحتكارية الشائعة في قطاع التجارة عبر الوكالات الحصرية على سبيل المثال والمضاربات المالية والعقارية أصبحت السمة الطاغية على النشاط الخدماتي في مختلف البلدان. هذه الظاهرة ليست خاصة بالمشهد العربي، بل وصل الداء إلى الولايات المتحدة التي كانت أول مُصدّر للسلع في العالم حتى بضعة عقود، إلى أن أصبحت الآن تستورد حاجاتها من الصين ودول آسيا وأمريكا اللاتينية. فالثروة في الولايات المتحدة مصدرها الآن الخدمات التي تجني الربيع. وليست المضاربات المالية في الأسواق المالية إلا خير دليل عن رغبة جني الثروات بدون مجهود يذكر.

المؤشر الثالث لـ «ريعية» الاقتصاد هو دور الدولة الإنفاقي كمحرك أساسي للاقتصاد الوطني في مختلف الأقطار. لقد بلغت مستويات الإنفاق العام لعام ٢٠٠٩ ما يوازي ٣٥ بالمئة من الناتج المحلي، أي أن إنفاق الدولة يساهم بأكثر من الثلث في العجلة الاقتصادية. وإنفاق الدولة يساهم في رفع المداخيل عبر عامل المضاعف أو المكرر الاقتصادي (Economic Multiplier). وبما أن موارد الدول تأتي أساساً من الإيرادات النفطية، فإن الطابع الريعي يتأكد أكثر فأكثر، فالإيرادات النفطية تشكل بين ٧٢ و٧٥ بالمئة من الإيرادات العامة في البلدان العربية. أما الإيرادات الضريبية، فلا تتجاوز ٢٢ بالمئة. وضعف الإيرادات الضريبية يعكس الضعف في النشاط الإنتاجي الذي تُبنى عليه ضرائب الدخل التصاعدية.

(٢٠) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٦، وصندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠. انظر أيضاً: حافظ، «البنية الاقتصادية والنظام السياسي والفساد في الوطن العربي».

لا بد لنا أن نلفت الانتباه إلى أن الظاهرة الريعية في الوطن العربي مترسخة منذ آلاف السنين؛ فقبل وبعد ظهور الإسلام لم يكن المجهود الإنتاجي من الظواهر المحمودة. وكانت مصادر الثروة وما زالت حتى الآن الغنيمة و/أو التجارة، وكلاهما يستند إلى اقتناص مجهود الغير. الغنيمة هي الأخذ بالقوة، بينما التجارة هي أخذ القيمة المضافة أو المجهود بالتراضي. للمزيد من التفاصيل يمكن اللجوء إلى دراساتنا المشار إليها أعلاه.

وتأكيداً للثقافة التي تنبذ المجهود، نشير إلى ما قاله العلامة ابن خلدون في الموضوع، وهو أحد الذين تحدّثوا بشكل مسهب عن الاقتصاد، أو بالأحرى عن النشاطات الاقتصادية في كتب التراث العربي الإسلامي؛ فقد جاء في الفصل الخامس من الكتاب الأول ما يوازي ثلاثاً وثلاثين فقرة (يسمىها «فصل») تعداداً للصناعات والنشاطات الاقتصادية. فعنوان الفصل برّمته معبراً، وهو: «في المعاش ووجوهه من الكسب والصنائع وما يعرض في ذلك كله من الأحوال وفيه مسائل». وابن خلدون يميّز بين النشاطات التي تؤدي إلى «معاش طبيعي» بينما «ابتغاء الأموال من الدفائن والكنوز ليس بمعاش طبيعي»<sup>(٢١)</sup>. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الخدمة المحصورة، وفقاً لمفهومه بـ «الجندي والشرطي والكاتب»<sup>(٢٢)</sup>. فمسؤولية الحاكم هي اقتطاع من بيت المال ما يلزم لـ «يكفل أرزاقهم» عندما يقومون بالمهام التي يكلفون بها.

فالمعاش الطبيعي مقرون بمجهود؛ «فالكسب الذي يستفيده البشر إنما هو قيمٌ أعمالهم. ولو قُدِّرَ أحدٌ عَطُلٌ عن العمل جملةً لكان فاقداً الكسب بالكلية. وعلى قدر عمله وشرفه بين الأعمال وحاجة الناس إليه يكون قدر قيمته، وعلى نسبة ذلك نموُّ كسبه أو نقصانه»<sup>(٢٣)</sup>. ولكن المعاش الطبيعي المقرون بمجهود لا يعطي الجاه، وبالتالي تصبح الفلاحة (أي الزراعة عند ابن خلدون) مقرونة بـ «المذلة»، ويستشهد بمقولة بعض الأنصار «ما دخلت هذه دار قوم إلا دخله الذل»<sup>(٢٤)</sup>. من هنا نرى أن العلاقة بين المجهود والكسب يتنافى مع الجاه المقرون بكثرة المال.

أما التجارة، فهي «محاولة بتنمية المال بشراء السلع بالرخص وبيعها بالغلاء، أيام كانت السلعة من دقيق أو زرع أو حيوان أو قماش. وذلك القدر يسمّى ربحاً»<sup>(٢٥)</sup>. وعلى ما يبدو، لم تكن التجارة ذات مرتبة عالية عند ابن خلدون، فهي «نازلة عن خلق الرؤساء وبعيدة من المروءة»<sup>(٢٦)</sup>. وبالتالي كانت الصنائع أرفع من التجارة، فهي «تكمل بكمال العمران الحضري وكثرته»<sup>(٢٧)</sup>، فرسوخها يكون برسوخ الحضارة. ويعود ذلك إلى التكرار وطول الأمد. نرى هنا أن ابن خلدون أعطى قيمة أساسية وأخلاقية للاقتصاد الإنتاجي، كما سبق بعدة قرون نظرية آدم سميث المتعلقة بتطور السوق عبر تقسيم العمل الذي لا يكون إلا بالتخصص

(٢١) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، ص ٣٣٣.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٣٣٢.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٣٣٩.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٣٤٠.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٣٤١.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٣٤٤.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٣٤٥.

(ضرورة المعلم في الصنائع) والتكرار. وربما هذه سابقة أيضاً لنظرية الإنتاج بالسلسلة التي ابتكرها هنري فورد في مطلع القرن العشرين في صناعة السيارات.

والطريف في بحث ابن خلدون أن «العرب أبعد الناس عن الصنائع» بينما «أمم النصرانية عدوة البحر الرومي أقوم الناس عليها»<sup>(٢٨)</sup>، ذلك لأنهم «أعرق في العمران الحضري وأبعد عن البدو وعمرانه»<sup>(٢٩)</sup>. ويضمّ إلى تلك القافلة بلاد العجم والصين والهند وأرض الترك وأمماً نصرانية استكثرت فيها الصنائع، بينما عجم المغرب من البربر «مثل العرب» في عدم إتقانها! فما أشبه الأمس باليوم!

## رابعاً: تداعيات الاقتصاد الرئعي في الوطن العربي

بالإضافة إلى ثقافة اللامجهود التي تحدّثنا عنها بشكل سريع في الفقرة السابقة، هناك تداعيات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية نسردها بشكل سريع، لضيق المساحة والوقت المتاح لمناقشة مضمون هذه الورقة. أول التداعيات تفسّي ثقافة اللامساءلة واللامحاسبة وما يرافقها من تجذير ثقافة الفساد. الثورة العربية القائمة في عدد من الأقطار العربية هي ضد الفساد. وكناّ تحدّثنا بإسهاب في دراستنا السابقة المشار إليها أعلاه عن العلاقة العضوية بين الاقتصاد الرئعي والفساد، وبطبيعة الحال، بالنظام السياسي القائم حتى اندلاع الثورة العربية في تونس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

١ - أما على الصعيد الاقتصادي، فإن الطابع الرئعي يتلازم مع الانكشاف الخارجي. فالدولة الرئعية لا تنتج ما يكفي حاجياتها الأساسية، وتستورد من الخارج ما يلزمها. هناك مدرسة اقتصادية ليبرالية تبرّر ذلك تحت راية التجارة الحرّة. فيما أن الاقتصادات العربية تستورد من الخارج بشكل عام، ومن الشركات العملاقة المتعددة الجنسية بشكل خاص، فإن «الانفتاح الاقتصادي» يؤدي إلى تبعية واضحة تجاه الخارج. وبما أن الأسواق القطرية ضيّقة لتبرير جدوى إنشاء مؤسسات اقتصادية تنتج السلع والخدمات ذات القيمة المضافة للثروة الوطنية تصبح تلك الأسواق مرتعاً للشركات الأجنبية عبر وكلائها الحصريين الذين يجنون الأرباح غير المشروعة، ويقتنصون، إضافة إلى مجهود الغير، ما يُسمّى بالفائض الاستهلاكي (consumers' surplus)؛ ذلك الأمر يساهم بشكل مباشر في تركز الثروات بيد القلّة المستفيدة، المقربة من أوساط الحكم والنفوذ، وبالتالي تترسّخ العلاقة بين تلك الطبقة والنخب الحاكمة. مثل تونس ومصر خير دليل على ذلك، ويمكن أن تُضاف إلى تلك القائمة البلدان النفطية في الجزيرة العربية، وحتى في بلدان غير منتجة للنفط كلبان والأردن والمغرب.

٢ - تشكو البلدان العربية من عجز مزمن في موازينها التجارية. فالبيانات الإحصائية تشير إلى أن الدول التي تتمتع بشيء من الفائض في ميزانها التجاري هي الدول المصدّرة

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٢٤٧.

(٢٩) المصدر نفسه.

للنفط. أما إذا استثنينا النفط والغاز من الصادرات، فإن العجز يكون أكبر مما هو عليه. أضف إلى كل ذلك أن حجم التجارة العربية الإجمالية، إذا ما استثنينا الصادرات النفطية، لا يتجاوز تجارة بلد أوروبي صغير كسويسرا<sup>(٣٠)</sup>. على كل حال، ندعو الاقتصاديين العرب إلى مراجعة الأسس الفكرية للنظريات الاقتصادية وتداعياتها على السياسات الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، تفرض فرضيات التجارة الحرة كما تُدرّس في الجامعات، دالات إنتاجية متشابهة بين الدول. فهل يمكن أن نقول إن دالات الإنتاج العربية متشابهة مع الدول المتقدمة؟ من هنا نرى زيف ووهم مفهوم «الشراكة» مع الدول المتقدمة، حيث بطبيعة الحال تصبح «الشراكة» لمصلحة الطرف الأقوى، أي الدول المتقدمة، والمنافع العائدة للدول الناشئة ضعيفة ومحصورة في يد أقلية نافذة في الحكم.

التجارب الاقتصادية العربية لإقامة اقتصادات غير ريعية بل منتجة تمّ محاصرتها وإسقاطها عبر «تغييب» مَنْ بادر إليها؛ تمّ إسقاط تجارب عبد الناصر وبومدين وصدام حسين عبر قتلهم أو محاربتهم ثم قتلهم. فالنموذج المطلوب من أعداء الأمة هو النموذج القائم في بعض بلدان الخليج، حيث تهدر الأموال في مشاريع عقارية وخدماتية لا طعم لها ولا فائدة منها. الاقتصاد المصري مقوماته ما زالت جيّدة رغم المحاولات الحثيثة لتفكيكه عبر «الانفتاح» أو عبر الوكالات الحصرية والاحتكارات. الحالة متكررة في معظم، إن لم يكن في جميع البلدان العربية. لذلك لا بد من التفكير الجدي في كيفية الخروج من هذه الحالة.

٣ - من تداعيات الاقتصاد الريعي الانكشاف تجاه الخارج، وبالتالي التهديد بالأمن الغذائي؛ فمعظم الأقطار العربية أقطار زراعية، ولكن إهمال القطاع الزراعي لمصلحة القطاعات الخدماتية ساهم في إضعاف المناعة في توفير الأمن الغذائي. معظم البلدان العربية تستورد حاجاتها الغذائية. السودان باستطاعته أن يكون المنتج والمستودع الغذائي للأمة بكاملها، ولكن الحروب الداخلية حالت دون الاستثمار المطلوب في القطاع الزراعي. الأمن الغذائي من الأولويات الحيوية. نشير هنا إلى استعمال السلاح الغذائي في الغرب لفرض السياسات على الدول الناشئة. كما إن الدول المتقدمة، التي تدّعي تمسّكها بالتجارة الحرة ورفع الدعم عن صادراتها، ما زالت تمارس شتى أنواع الدعم للقطاعات الزراعية في دولها، وذلك على حساب القدرة التنافسية للدول الناشئة في تصدير المواد الزراعية. لذلك تبقى الطاقات الإنتاجية للدول الناشئة، ومنها الدول العربية محدودة للغاية. لكن إذا ما توجّهت الدول العربية إلى الأسواق العربية وأصبحت مفتوحة للإنتاج العربي بدون قيد أو شرط، ووفقاً لسياسات مدروسة ومتفق عليها، تصبح السوق العربية المكوّنة من حوالي ٣٥٠ مليون نسمة كافية لاستيعاب الاستثمارات المربحة في القطاع الزراعي، وبالتالي يتأمن الأمن الغذائي للأمة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الاستثمارات الأخرى في الصناعة والطاقة... إلخ.

٤ - والأمن الغذائي مقرون بالأمن المائي. الحصار الذي يُفرض على الأمة للاستيلاء على مواردها المائية قائم. وليست المحاولات الأخيرة لتعطيش مصر عبر مصادرة ينابيع النيل

(٣٠) خطاب الرئيس الأمريكي أوباما في ١٩ أيار/مايو ٢٠٠١.

إلا المحاولة الجيوستراتيجية لمحاصرة مصر بفعل سياسات نظام الرئيس مبارك. وانفصال جنوب السودان يجب أن يُقرأ من ضمن القراءات المتعددة من تلك الزاوية. كيف سيعالج النظام المصري الجديد مسألة أمنه المائي، التي هي مسألة لا تستطيع الانتظار. كذلك الأمر في لبنان، حيث أطماع الكيان الصهيوني بالموارد المائية اللبنانية غير خافية على أحد. والضغط والنفوذ الصهيوني في الدول الغربية تمّ تجييشهما لمنع السلطات اللبنانية من تطوير موارده المائية التي تُهدر والتي تشكّل المبرر لوضع اليد عليها من قبل العدو. أما في سورية والعراق، فالعلاقات السيئة بينهما ومع الجارة التركية أدت إلى عدم استثمار مياه الفرات بالشكل المقبول. ولا ننسى الموقف الصهيوني في قضية تطوير روافد نهر الأردن قبل احتلالها للضفة والسيطرة على النهر. هذه بعض النماذج لقضية الأمن المائي. ونلفت النظر إلى منشورات مركز دراسات الوحدة العربية حول هذا الموضوع، الذي يشكل قاعدة مكتبية معرفية يمكن اللجوء إليها للقيام بأبحاث مفصلة عن قضايا المياه في الوطن العربي.

٥ - الانكشاف الخارجي في الاقتصاد يُترجم أيضاً في انكشاف سياسي تجاه الخارج. الاقتصادات الريعانية غير مقاومة بطبيعتها لأنها لا تنتج. والنخب الحاكمة في تلك الاقتصادات تحتاج إلى حماية خارجية لمصالحها الريعانية المتمركزة فيها. وهذا هو أحد أسباب سماح إنشاء قواعد عسكرية في بعض الدول، وكأن الاستعمار الذي طُرد من الباب عاد ليطل برأسه من الشباك، وبموافقة تلك النخب الحاكمة. والقواعد العسكرية الأمريكية الموجودة في الخليج العربي تساهم بشكل مباشر في تقويض إرادة النظم الحاكمة. ونؤكد هنا أن من يرسم السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة هو البنتاغون، وخاصة قيادة المنطقة الوسطى، وأن وزارة الخارجية الأمريكية تنفذ ولا تعد تلك السياسات<sup>(٣١)</sup>. لذلك نرى أن القاعدة الاقتصادية لما كان يُسمّى بـ «دول الاعتدال» هي الاقتصاد الريعي الذي يخشى من أية عملية مقاومة للهيمنة والسيطرة من قبل العدو الصهيوني أو من حلفائه الغربيين، مما جعل تلك الدول «تدافع» عن مصالح الغرب وتمنع مقاومة الكيان.

٦ - إن القرارات التي اتُخذت في السابق لإنشاء سوق عربية مشتركة لم يتمّ تنفيذها بسبب الموقف السلبي للحكومات العربية منها. كما إن في مرحلة ما بعد عبد الناصر وبومدين تحولت الاقتصادات العربية إلى أسواق للسلع الأجنبية وإلى تجذير الميل الريعي لاقتصاداتها. وبالتالي، لا يصلح التكلّم على تكامل اقتصادي عربي وسوق عربية مشتركة في ظل الاقتصاد الريعي القائم؛ إذ كيف يمكن أن تتبادل السلع القليلة التي تنتجها البلدان العربية حيث فرضيات وقوانين التكامل الاقتصادي مفقودة ومغيّبة عن قصد؟ ليس قدر البلدان العربية أن تكون دالات إنتاجها إما محدودة أو ملغاة (خارج الإطار النفطي). إن اقتصادات البلدان العربية في معظمها تتحرّك لتدوير بعض الفوائض المالية الناتجة من إنتاج وتصدير النفط. فالقطاع المالي الناشئ والناشط مهمته الأولية تدوير تلك الفوائض. وهنا يمكننا أن نستطرد

(٣١) انظر: زياد حافظ، «المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة وتداعياته على سياستها الخارجية»،

المستقبل العربي، السنة ٢٧، العدد ٣٠٦ (آب/أغسطس ٢٠٠٤)، ص ٥٨ - ٩٧.

بعض الشيء في تعليقنا على الأزمة المالية العالمية. ربّ ضارّة نافعة، فالخوف الذي يسيطر على عقول وقلوب المستثمرين العرب في الأسواق المالية والعقارية في الغرب يدفعهم إلى مراجعة استراتيجيات استثماراتهم. فالالتفات إلى الاستثمار في الأسواق العربية قد يكون الحل الطبيعي والمجدي لتلك الرساميل التي تبحث عن مشاريع. طبعاً، ذلك الأمر يتطلب مراجعة أنظمة الاستثمار، ومكافحة البيروقراطية الفاسدة، وتسهيل حركة رؤوس الأموال العربية في الأقطار العربية وفي ما بينها.

٧ - أما على الصعيد التربوي والثقافي، فإن المدارس والجامعات تخرّج أفواجاً بعد أفواج من الطاقات التي تعيد إنتاج الحالة القائمة. الاقتصاد الريعي غير معني بالاستثمار في العلوم. هنا نريد أن نشدّد على أن في العصر الذهبي للحضارة العربية لم تكن السمة الرئيسية لتلك المجتمعات العربية إنتاج الثروة بل إنتاج المعرفة التي تمّ نقلها إلى الغرب. ونذكر بأن أول جامعة في العالم أنشئت في مصر في القرن العاشر الميلادي في حقبة السلطة الفاطمية. أما نماذج المدارس والجامعات القائمة، فهي مُعدّة لخدمة الأسر الحاكمة ونخبها وليس لإنتاج معرفة. وبالتالي يتجذّر الانكشاف تجاه الخارج.

### خامساً: بعض التوصيات أو التوجيهات

من الواضح أن الخروج من هذه الحالة أمر صعب ويتطلّب مجهوداً كبيراً. لا يمكننا أن نزعّم أننا نمسك بسلة من الحلول، فهذا جهد جماعي يفوق طاقتنا الشخصية. غير أن العمل التدريجي في التغيير، الذي قد يطول أكثر من جيل على الأقل، يمكن أن ترافقه نشاطات تدعم وتدفع نحو المزيد من التحوّل المطلوب.

١ - في البداية نؤكد أن مستقبل الدولة القطرية رهن بتطوُّرها نحو حالة وحدوية ممكن أن تترجم بدولة الوحدة، سواء كانت اندماجية في حدها الأقصى أو دولة اتحادية تحافظ على بعض «خصوصيات» الولايات العربية، أو في حالة تنسيقية معمّقة في الحد الأدنى من تلك الحالة الوحدوية. فالدولة القطرية فشلت في تحقيق التنمية والرفاهية لمواطنيها، وأن الأوان أن نفكّر بجديّة في دولة الوحدة. وبمعنى أكثر وضوحاً، نقول إن محور خطابنا القومي يجب أن يكون بناء دولة الوحدة كهدف استراتيجي لتحقيق باقي الأهداف المنصوص عليها في المشروع العربي النهضوي. فبلا دولة الوحدة، ليس هناك من «تنمية مستقلة» أو حتى «مستدامة». السياسات القطرية الاقتصادية يجب أن تتحوّل إلى مواقف وإجراءات عملية لبناء دولة الوحدة. من معالم تلك الوحدة حرية التحرك لليد العاملة بين «حدود» الولايات، إسوة بحرية تحرّل رؤوس الأموال.

٢ - الانتقال من الواقع الريعي إلى الواقع الإنتاجي يتطلّب مشاريع مشتركة على الصعيد القومي، تساهم في ترسيخ بنية تحتية اقتصادية. فعلى سبيل المثال، وليس الحصر، إن ربط الأقطار العربية بسكك حديد يساهم في نقل البشر والسلع بشكل منظم، ويربط أواصر الأمة. هناك أمثال كثيرة في التاريخ القريب لدور سكك الحديد في بناء الدولة المركزية الموحّدة.

الولايات المتحدة خير مثال على دور سكك الحديد في بناء الدولة الاتحادية. مشروع آخر هو تشبيك الشبكات الكهربائية والاتصالات، بين الأقطار العربية. فالحصول على الطاقة الكهربائية والمواصلاتية الوافرة والرخيصة ضرورة لإنشاء وتطوير قطاعات صناعية وتكنولوجية متقدمة. مشروع ثالث يكمن في شبكة الأنابيب الغازية والنفطية التي تربط الدول المنتجة للنفط والغاز بسائر الأقطار العربية والدول الإقليمية الكبرى المجاورة كتركيا وإيران. هذا التشبيك يحصّن البعد الاستراتيجي للتكتل الإقليمي، الذي لا بد أن ينشأ في المنطقة في مواجهة طموحات الغرب في الاستيلاء على الثروات النفطية وغيرها.

٣ - إعادة تأهيل منطق التخطيط المركزي للقطاعات الاستراتيجية. كانت الحقبة التي بدأت بعد رحيل الرئيس عبد الناصر تهميشاً لمفهوم التخطيط المركزي، والاتكال المطلق على دور القطاع الخاص وآلية السوق. في هذا الموضوع نقول إنه ليس هناك من تناقض بين دور الدولة والقطاع العام من جهة ودور القطاع الخاص من جهة أخرى. هناك قطاعات استراتيجية لا يرغب القطاع الخاص في الخوض فيها لكلفتها العالية أو لأن من الخطر جداً للأمن القطري والقومي تسليم القطاع الخاص مرافق استراتيجية. فالتوجيه الأساسي يكون بيد الدولة والقطاع العام، وذلك يتطلب عودة التخطيط المركزي الذي يحدد الأولويات. كما أننا لا ننكر دور وفعالية آلية السوق في تصويب الأهداف. لكن آلية السوق لا بد من أن تخضع لمبادئ وضوابط، منعاً لانحرافات لا بد من أن تنجم عنها، كما أشرنا في دراسات مختلفة.

٤ - التنسيق المعمق بين السلطات التخطيطية في مختلف الأقطار، سواء للمشاركة في مشاريع مشتركة بين البلدان العربية أو لتفادي تنافسات مدمرة ومكلفة، ولتحويل الموارد إلى إستثمارات متكاملة مع تلك المشاريع. فالتكامل المطلوب يركز على التخطيط المشترك، خاصة في ما يتعلق بالمرافق الاستراتيجية والبنى التحتية.

٥ - توجيه السياسات النقدية لتذخير المدخرات العربية وتوظيفها في مشاريع إنتاجية وتفادياً لتبعية الاستثمارات الأجنبية. فالمؤسسات المالية الدولية تردد لازمة أن الاستثمار المباشر الأجنبي ضروري للنمو والتنمية في غياب المدخرات الوطنية، وبالتالي على الدول المستقبل لتلك الاستثمارات أن تمنح كافة التسهيلات، ورفع القيود الضابطة لحركة الأموال الأجنبية، وهذا ما يؤدي إلى المزيد من الانكشاف والتبعية. هنا أيضاً التنسيق المعمق في السياسات النقدية ضرورة لأنها تمهد لسياسات تنموية منسقة، كما إن هذا التنسيق خطوة نحو الوصول إلى الدينار العربي الواحد.

٦ - مراجعة البرامج التربوية لجهة تكثيف الاستثمارات في العلوم لأنها أساس المعرفة. كما إن هناك ضرورة للقيام بحملة مبرمجة لمحو الأمية في العديد من الأقطار العربية، حيث وصلت نسبتها إلى ٥٣,٤ بالمئة في العراق لعام ٢٠٠٥ لفئة ١٥ - ٢٤ سنة، و٣٣ بالمئة في موريتانيا، و٢٤,٥ بالمئة في المغرب، و١٨,١ بالمئة في السودان. هذه الإحصاءات لا تدل على معدل الأمية بين النساء الذي وصل إلى ٥٩,٥ بالمئة في اليمن عام ٢٠٠٧ و٧٤,٨ بالمئة في العراق، و٥٦,٨ بالمئة في المغرب. هذه الأرقام مذهلة وغير مقبولة



أخلاقياً وسياسياً واجتماعياً على الإطلاق. فكيف نريد تنمية مجتمع عربي عندما يكون نصف مكوّناته رازحاً تحت وطأة الأمية؟

\*\*\*

هذه بعض التوصيات التي نتوخى بها ألا تبقى الحكومات العربية القائمة غير معنية بالتكامل العربي والوحدة الاقتصادية العربية. إن الثورة العربية التي ما زالت نيرانها مشتعلة حيث اندلعت وهي على أبواب أقطار أخرى مطالبة بضم الدعوة الوحدية إلى برنامج التغيير. فالتغيير إذا انحصر في حدود القطر سيصل إلى طريق مسدود، وتصاب الجماهير التي خرجت بخيبة أمل. وإن إحدى مهام المؤتمر القومي العربي بث فكرة تلازم التغيير والوحدة بين أبناء الثورة □

## صدر حديثاً

### الفرنكوفونية

أيديولوجيا، سياسات، تحدّ ثقافي - لغوي

تحرير: عبد الإله بلقزيز



مركز دراسات الوحدة العربية

### الفرنكوفونية

أيديولوجيا، سياسات، تحدّ ثقافي - لغوي

حلقة نقاشية

نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية

تحرير: عبد الإله بلقزيز

يضم هذا الكتاب دراسة وتعقيبات ومداخلات الحلقة النقاشية التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية. وارتكزت على ورقة رئيسية أحاطت بالفرنكوفونية بما تمثله من أيديولوجيا وسياسات وتحدّ ثقافي. كما أشارت الورقة إلى التأثيرات السلبية لهذه الأبعاد في النطاق العربي عامة، وأقطار المغرب خاصة. وبدا أن الورقة حرصت على وجوب وعي الفارق بين الفرنسية كلغة وثقافة والفرنكوفونية كأيديولوجيا. وتوّلي الورقة، علاوة على ذلك، أهمية خاصة لتاريخ الاستعمار الفرنسي، وكيفية محاولة الدولة الفرنسية تجاوز تدهور هذا الاستعمار، فانحساره نهائياً، عبر الفرنكوفونية كمؤسسة وشبكة مفاهيم ونشاطات. وتركّز الورقة في هذا السياق على التداعيات السلبية لهذه الاستراتيجية الجديدة، خاصة في المغرب العربي، ومقاومة بلدانه ومثقفيه عبر تعميق المشاعر الوطنية، وتبني سياسات التعريب.

ودلّت المناقشات والمداخلات أن الفرنكوفونية كمؤسسة وخطاب ثقافي ما تزال تثير الكثير من الجدل والأخذ والرد، وتحتاج إلى المتابعة الدائمة، لما لها من تأثير في المسارين الثقافي والعالمي العربي.

١٢٠ صفحة

الثمن: ٦ دولارات

أو ما يعادلها